

نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١ دراسة تحليلية

أ.د. ستار جبار الجابري*

sattar.aljaberi17@gmail.com

(*) جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

المستخلص

إن الانتخابات المبكرة التي جرت في العراق في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١ لانتخاب أعضاء مجلس النواب تعدّ حدثاً مهماً في تاريخ العراق، لعدة أسباب، أهمها أنها جاءت بعد انتفاضة شعبية كبيرة هي (انتفاضة تشرين)، وكانت تلك الانتخابات إحدى مخرجاتها، وذلك بعد استقالة حكومة عادل عبد المهدي، وتشريع قانون انتخابي لبي في بعض تفاصيله مطالب الشباب المحتجين، والسبب المهم الآخر تمثل بنتائجها التي فاجأت أغلب الأحزاب السياسية .

وكان تبنى نظام الأغلبية والدوائر المتعددة ضمن المحافظة الواحدة، بالرغم من تدخل الكيانات السياسية برسم الدوائر الانتخابية حسب مصالحها ومناطق تواجد جمهورها، سبباً رئيساً في النتائج التي تمخضت عنها تلك الانتخابات، وهذا القانون ولأول مرة مكّن قوى جديدة عابرة للطائفية وشخصيات مستقلة وبأكثر من أربعين مقعداً من الوصول إلى عضوية مجلس النواب، وهذه خطوة أولى لترسيخ مبدأ المواطنة على حساب المحاصصة الطائفية المقيتة .

تعدّ نتائج الانتخابات النيابية المبكرة التي جرت في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١ تعبيراً عن التغيير الحقيقي في خارطة السياسة العراقية، وتمثل تغييراً كمياً ونوعياً لم يكن في حسابات أغلب القوى السياسية، والمراقبين .

الكلمات المفتاحية:

العراق، الانتخابات، البرلمان العراقي، القوانين الانتخابية

<https://doi.org/10.61279/xzqrkk37>

تاريخ النشر ورقياً: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٣/١٤

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٢/١١

متوفر على الموقع الالكتروني: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

متوفر على: <https://jpls.edu.iq/index.php/jpls/ar/article/view/490>

متوفر على: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/18193>

المجلة تعمل بنظام التحكيم المجهول لكل من الباحث والمحكمين

هذا البحث مفتوح الوصول ويعمل وفق ضوابط (نسب المشاع الإبداعي) (نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤.٠ دولي)

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناسر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

المجلة مؤرشفة في مستوعب المجالات العراقية المفتوحة

للمزيد من المعلومات مراجعة الروابط في الشعارات ادناه

The results of the Iraqi parliamentary elections 2021 An analytical study

Issue 28
Year 2025

Prof.Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi

(*)University of Baghdad- Center for Strategic and International Studies

sattar.aljaberi17@gmail.com

Abstract

The early elections that took place in Iraq on the tenth of October 2021 to elect the members of the House of Representatives are an important event in the history of Iraq, for several reasons, the most important of which was that it came after a great popular uprising (Tishreen uprising), and these elections were one of its outputs, after the resignation of the Adel Abdul -Mahdi government, and the legislation of an electoral law in some of its details, the demands of the protesting youth, and the other important reason represented their results, which surprised most of the political parties. The adoption of the majority system and multiple constituencies within a single governorate, despite the interference of political parties in drawing electoral constituencies according to their interests and areas of presence of their audience, was a major reason for the results of those elections. This law, for the first time, enabled new forces and independent personalities, with more than forty seats, to reach membership in the House of Representatives, and this is a first step to consolidating the principle of citizenship.

The results of the early parliamentary elections that took place on October 10, 2021 are an expression of the real change in the Iraqi political map, and represents a quantitative and qualitative change that was not in the accounts of most political forces and observers.

Keywords

[Iraq, elections, the Iraqi parliament, electoral laws](#)

recommended citation

للأستاذ سattar جبار الجابري. «نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١ دراسة تحليلية»،
مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد ٢٨، نيسان، ٢٠٢٥، ٢٥٧-٢٨٠

<https://doi.org/10.61279/xzqrkk37>

Received : 11/2/2025

; accepted :14/3/2025

; published 25 April2025

published online: 25 April 2025

Available online at: <https://jips.edu.iq/index.php/jips/ar/article/view/490>

Online archived copy can be found at: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/18193>

Indexed by:



<https://doaj.org/toc/2664-4088>



prefix 10.61279

This article has been reviewed under the journal's double-blind peer review policy.

This article is open access and licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License (CC BY-NC-ND 4.0).

Printing rights are reserved to the (Journal of the College of Law and Political Science) - Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

For more information, follow the links below



CC BY-NC-ND 4.0 DEED

IRAQI
Academic Scientific Journals

Google Scholar ROAD

المقدمة

العراق في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١ لانتهج
انتخاب أعضاء مجلس النواب حدثاً مهماً
في تاريخ العراق، لعدة أسباب، أهمها
أنها جاءت بعد انتفاضة شعبية كبيرة هي
(انتفاضة تشرين)، وكانت تلك الانتخابات
إحدى مخرجاتها، وذلك بعد استقالة
حكومة عادل عبد المهدي، وتشريع قانون
انتخابي لبي في بعض تفاصيله مطالب
الشباب المتظاهر، والسبب المهم الآخر
تمثل بنتائجها التي فاجأت أغلب الكتل
السياسية .

لذلك كان لابد من دراسة متأنية لنتائج
تلك الانتخابات لكي نخرج ببعض الدروس
المهمة التي من الممكن البناء عليها
في التجارب الانتخابية اللاحقة، لذلك
حاولنا في بحثنا هذا التركيز على نتائج
تلك الانتخابات بالبحث والتحليل، علماً
أن البحث لن يتناول أي من التطورات
السياسية التي أعقبت الانتخابات، فالبحث
يهتم فقط بتحليل نتائج تلك الانتخابات .

إن من أهم مقومات الحكم الرشيد
أن يرتكز على قاعدة ديمقراطية أساسية
هي الانتخابات والتداول السلمي للسلطة،
لتعزيز مبادئ المشاركة والرقابة والمساواة
والشفافية، وترسيخ هذه القاعدة وإقرارها
دستورياً يعدّ ضماناً لتثبيت مبدأ المشاركة
في الحكم، وفق آليات يتم إقرارها دستورياً
أو قانونياً مثل آليات حل البرلمان أو
آليات إجراء الانتخابات التكميلية أو إعادة
الانتخابات عند توفر مبررات وشروط
معينة مقررة بالدستور أو القانون، والنظم
الانتخابية بشكل عام تبحث عن أنجع
السبل للتعبير عن الإرادة الحرة للناخبين
في الدول التي تنتهج أو تحاول أن تنتهج
الطريق الديمقراطي لإدارة الحكم فيها،
والبحث عن النظم الانتخابية الأكثر ملائمة
لمبادئ التعبير الحر عن الإرادة مثل
الاقتراع العام والمباشر والسري كذلك
التأكيد على أن حق الاقتراع شخصي.
تعد الانتخابات المبكرة التي جرت في

أولاً : الانتخابات المبكرة في العراق ٢٠٢١ وأسبابها

جديدة عابرة للطائفية وشخصيات مستقلة وبأكثر من أربعين مقعداً من الوصول الى سدة البرلمان وهذه خطوة أولى لترسيخ مبدأ المواطنة على حساب المحاصصة الطائفية^١.

لقد غيّر قانون الانتخابات قواعد العملية الانتخابية من نظام القوائم إلى نظام التصويت الفردي، ومن المناطق الانتخابية الموحدة على مستوى المحافظات إلى تجزئة المحافظات إلى مناطق بحسب تعداد السكان في المنطقة الواحدة، فضلاً عن أن الواقع الصحي والمالي فرض التخلي ولأول مرة عن تصويت الخارج الذي كان يمارس تأثيراً قوياً في بعض النتائج، ويثير جدلاً سياسياً بشأن شفافية التصويت فيه، وتم تقسيم العراق على (٨٤) دائرة انتخابية، لانتخاب (٣٢٩) نائب^٢.

لقد كانت المطالبات الشعبية عبر الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية منذ العام ٢٠١١ ولغاية تظاهرات تشرين الأول ٢٠١٩ والتي قدمت بشكل رسمي إلى الرئاسات الثلاث بواسطة ممثلين عن القوى والمجموعات المحتجة، وتضمنت مطالب عديدة ومنها ما يخص العملية الانتخابية، فقد أجمعت القوى الشعبية المحتجة بالمطالبة بالتحول من النظام النسبي الذي رسّخ بشكل فاضح المحاصصة الحزبية-الطائفية التي انتجت بالمحصلة النهائية انتشار ظاهرة الفساد بكل ألوانه وبشكل مريع لا يمكن السكوت عليه، إلى نظام الأغلبية وبدوائر صغيرة بعدد مقاعد مجلس النواب، وكرد فعل على مطالب المتظاهرين تم اتخاذ عدد من القرارات بعد استقالة رئيس مجلس الوزراء، ومنها تشكيل لجان منها في ديوان الرئاسة لكتابة مشروع قانون انتخابي جديد لمجلس النواب ليلبي المطالب الشعبية، وأرسل مشروع القانون إلى مجلس النواب وصوت المجلس على القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ الذي تبنى نظام الأغلبية والدوائر المتعددة ضمن المحافظة الواحدة، هذا القانون ولأول مرة مكن قوى

١. حول تظاهرات تشرين وأثرها في التأسيس للانتخابات المبكرة ينظر : الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩-٢٠٢٠ هل تفرض أفقاً للدولة المدنية؟ ، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب ١٦٠، دبي، أبريل (نيسان) ٢٠٢٠.

٢. عادل اللامي، النظام الانتخابي وتمثيل الإرادة الشعبية، ورقة بحثية مقدمة في الحلقة النقاشية لملتقى النبأ للحوار، كربلاء، ٣ كانون الأول ٢٠٢٢.

٣. نتائج استبيان مركز الرافدين للحوار حول الانتخابات العراقية في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١، بغداد، ٢٠٢١، ص ٤.

ثانياً : التحالفات الانتخابية :

بلغ عدد التحالفات السياسية المسجلة في دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العام ٢٠٢١ ثمانية عشر تحالفاً سياسياً وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (١) التحالفات السياسية ٢٠٢١

ت	اسم التحالف السياسي	اسم رئيس التحالف	الأحزاب المتحالفة		إجازة الحزب السياسي	
			ت	اسم الحزب	رقم الإجازة	تاريخ الإجازة
١	تحالف النهج الوطني	عبد الحسين عزيز أحمد الموسوي	١	حركة واعدون	٢٢٠	٢٠١٩/١٠/١
			٢	تنوع	٩٥	٢٠١٧/٨/٨
٢	ائتلاف قادرون	نادية عبد علوان أحمد	١	الثقة	٢٠٩	٢٠١٩/١/١٠
			٢	تيار الأبرار الوطني	١٣٨	٢٠١٧/١١/٢٧
٣	ائتلاف سلامة وطن	كريم عبد الرضا مهدي حسن	١	تيار العدالة والنهوض	٤٨	٢٠١٧/٥/٩
			٢	حركة الفكر الأصيل	٢١٥	٢٠١٩/١١/٧
٤	ائتلاف حمورابي	أنور جوهر عبد المسيح عبدوكا	١	المجلس القومي الكلداني	١١٨	٢٠١٧/١١/٦
			٢	الاتحاد الديمقراطي الكلداني	٧٣	٢٠١٧/٦/١٣
			٣	حركة تجمع السريان	١٥	٢٠١٧/٣/١٣
٥	تحالف رأي نينوى	منهل عزيز محمود	١	مقتدرون للسلم والبناء	٢٢	٢٠١٧/٣/٢٢
			٢	المبادرة الوطنية/ موطني	١٧٤	٢٠١٧/١٢/٢٦

٤. الجداول جميعها في هذا البحث من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمنشورة على موقعها الإلكتروني :

<https://ihec.iq>



محمود حسين رضا جويد العكيلى	٢٠١٩/٨/٢٠	٢١٧	حزب الأمة العراقية	١	محمود حسين رضا جويد العكيلى	تحالف القوى المدنية	٦
أحمد محمد جاسم المشهداني	٢٠١٩/٩/١٦	٢١٩	حزب الإيثار العراقي	٢			
أحمد عبد الله عبد الجبوري	٢٠١٧/٣/١٩	١٧	حزب الجماهير الوطنية	١	أحمد عبد الله عبد خلف الجبوري	تحالف جماهيرنا هويتنا	٧
إبراهيم نامس ياسين	٢٠١٧/١١/١٥	١٢٣	اتحاد صلاح الدين	٢			
همام باقر عبد المجيد حمودي	٢٠١٧/٦/٣	٩	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي	١	همام باقر عبد المجيد حمودي	نصح	٨
حسن جاسم محسن البناء	٢٠١٧/١٢/٢٦	١٥٥	منظمة العمل الإسلامي العراقية	٢			
حسن راضي كاظم كاطع	٢٠١٧/١١/٢٠	١٣٠	حركة الجهاد والبناء	٣			
رزاق ياسر مطهر الموسوي	٢٠١٨/٩/٥	٤٥	حركة ١٥ شعبان الإسلامية	١	محمد جمال محمد صادق	تحالف الآمال الوطني	٩
عباس كاظم هاشم نهير	٢٠١٨/٧/١	٩٣	حركة انتفاضيون- مجلس الأمناء	٢			

خسيس فرحان علي	٢٠١٧/٣/٤	٣١	المشروع العربي في العراق	١	خسيس فرحان علي	تحالف عزم العراق/عزم	١٠
قاسم محمد عبد الفهداوي	٢٠١٧/٣/١٩	١٦	الوفاء	٢			
طلال خضير عباس الزوبعي	٢٠١٧/٥/١٧	٥٢	حزب المجد العراقي	٣			
قتيبة إبراهيم الجبوري	٢٠١٧/١٢/٢٦	١٧٥	الكتلة العراقية الحرة	٤			
مثنى عبد الصمد السامرائي	٢٠١٧/٢/٥	٤٢	حزب المسار المدني	٥			
جمال الكربولي	٢٠١٨/٧/٢٥	٩٤	حزب الحل	٦			
سليم الجبوري	٢٠١٧/٣/١٩	١٨	التجمع المدني للإصلاح/ عمل	٧			
خالد العبيدي	٢٠١٩/١٠/٢٠	٢٢٣	التصدي	٨			
محمد صاحب خلف	٢٠٢٠/١٢/٢٦	٢٠٣	حزب المهنيين للإعمار	١	محمد صاحب خلف	تحالف حلول الوطني	١١
محمد حسن عطية	٢٠١٧/١١/٢٠	١٣٢	كتلة الاستقرار	٢			

محمد ريكان الحلبوسي	٢٠١٧/١٢/٩	١١١	حزب تقدم	١	محمد ريكان الحلبوسي	تحالف تقدم الوطني / تقدم	١٢
علي فرحان حميد ناصر	٢٠١٧/٦/٢١	٨٠	تجمع التعاون	٢			
عبد الكريم علي عبطان الجبوري	٢٠١٧/١١/١٥	١٢٤	الخيار العربي	٣			
أحمد عبد حمادي المساري	٢٠١٧/٤/١٩	٤١	حزب الحق الوطني	٤			
حسن توران بهاء الدين	٢٠١٧/٥/٣١	٦٢	الجبهة التركمانية	٥			
أكرم عبد مخلف العساف	٢٠١٧/٦/٢١	٧٩	تجمع نهضة جيل	٦			
خضير موسى جعفر	٢٠١٧/٨/١٥	١٠٢	دعاة الإسلام / تنظيم العراق	١	خالد عبيد جازع الأسدي	ائتلاف العمق الوطني	١٣
ياسين عبد اللطف محمد	٢٠١٩/٨/٢٠	٢١٦	تيار الأعيان	٢			
رائد جاهد عبيد	٢٠١٧/٣/٤	٢٦	الحزب الشيوعي العراقي	١	علي كاظم الرفيعي	التحالف المدني الديمقراطي	١٤
فيصل عبد الله عبيد	٢٠١٧/١٢/٢٦	١٥٩	حزب البصمة الوطنية	٢			

نوري كامل محمد حسن المالكي	٢٠١٧/٢/١٤	٨	حزب الدعوة الإسلامية	١	نوري كامل محمد حسن المالكي	ائتلاف دولة القانون	١٥
ياسر عبد صخيل محمد	٢٠١٧/١١/١٥	١٢٥	حركة البشائر الشبابية	٢			
حنان سعيد محسن علوان	٢٠١٦/١٢/٢٧	١	حركة إرادة	٣			
جاسم محمد جعفر البياتي	٢٠١٧/١٢/٢٦	١٥٣	الاتحاد الإسلامي لترکمان العراق	٤			
محمد عبد السادة جعاز	٢٠١٧/١٢/٢٦	١٥٧	معاً للقانون	٥			
غسان ارحيم عبد الله	٢٠٢١/١/١٥	٢٣٨	حركة بداية	٦			
جبار جاسم واجد الموسوي	٢٠١٩/٦/١٠	٢١٣	تجمع كوادر حزب الله القدامى	٧			
أحمد كاظم محمد	٢٠١٧/٧/١٧	٨٣	حزب الله العراق	٨			
حسام حسون كاظم	٢٠١٧/١٢/٢٦	١٦٥	كتلة النصر والاصلاح	١	حيدر جواد كاظم العبادي	ائتلاف النصر	١٦
باسم خليل إبراهيم	٢٠٢١/١/١٥	٢٢٨	تيار وطنيون	٢			

خميس فرحان علي خنجر	٢٠١٧/٤/٣	٣١	المشروع العربي في العراق	١	راكان سعيد علي	التحالف العربي في كركوك	١٧
جمال ناصر دلي	٢٠١٧/٧/٢٥	٩٤	حزب الحل	٢			
صالح محمد مطلق	٢٠١٧/٤/٣	٢٨	الجبهة العراقية للحوار الوطني	٣			
أسامة عبد العزيز محمد	٢٠١٧/٣/٦	١٤	للعراق متحدون	٤			
أحمد عبد هادي	٢٠١٧/٤/١٩	٤١	حزب الحق الوطني	٥			
محمد هادي عبد الرحيم	٢٠١٧/٧/٢٥	٩٢	التجمع الجمهوري العراقي	٦			
سليم عبد الله أحمد	٢٠١٧/٣/١٩	١٨	التجمع المدني للإصلاح	٧			
حامد عبد مطلق	—	١٢٧	حزب الحوار والتغيير	٨			
أحمد رسن مهنة	٢٠١٧/١٢/٢٧	٢٠٥	حزب دعاة العراق لدعم الدولة	١	أياد هاشم علاوي	ائتلاف الوطنية	١٨
أياد علاوي	٢٠١٧/١١/٢٢	١٣٣	حزب الوفاق الوطني	٢			

وبعد فتح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لباب تسجيل المرشحين والتحالفات السياسية بين الأحزاب والكتل والائتلافات السياسية المختلفة تغيرت الخريطة السياسية من خلال انتقال بعض الأحزاب من تحالف إلى آخر، وتوسع بعض التحالفات أو تضائل أحجام البعض الآخر، تبعاً لما ارتأته تلك الأحزاب بعد دراسة قانون الانتخاب، فضلاً عن الاختلاف حول توزيع المرشحين بين الأحزاب ضمن التحالف الانتخابي الواحد

وبينت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وفقاً لبياناتها أن هناك (٢١) تحالفاً انتخابياً سيخوض الانتخابات المبكرة في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١، منها ثمانية عشر تحالفاً يخوض الانتخابات في عموم العراق، وثلاثة تحالفات في محافظة واحدة، لذلك أصبحت التحالفات على الشكل الآتي :

١. ائتلاف دولة القانون: برئاسة نوري كامل المالكي، وضم كل من حزب الدعوة الإسلامية برئاسة نوري كامل المالكي، وحركة البشائر برئاسة ياسر عبد صخيل المالكي، وحركة بداية برئاسة حسان أبو رغيف، ومعا للقانون برئاسة محمد عبد السادة، وحركة إرادة برئاسة حنان الفتلاوي، والاتحاد الإسلامي لترجمان العراق برئاسة جاسم محمد البياتي، وشارك في (١٥) محافظة وهي كل من: (الأنبار، البصرة، القادسية، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، كربلاء، كركوك، ميسان، نينوى، صلاح الدين، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (٧١) مرشحاً، منهم

الإسلامي العراقي برئاسة رشيد العزاوي، وحزب الثبات الوطني برئاسة عبد الرحيم الشمري، وتيار الإصلاح الوطني برئاسة إبراهيم الجعفري، وتجمع رجال العراق برئاسة زكريا الكفائي، وحزب الوارثون الإسلامي برئاسة حيدر كعيم الشحمان، وشارك في (١٥) محافظة وهي كل من: الأنبار، البصرة، القادسية، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، كربلاء، كركوك، ميسان، نينوى، صلاح الدين، واسط، وبلغ عدد مرشحيه (٨٠) مرشحاً، (٢٤) امرأة، و(٥٦) رجلاً .

٥. تحالف تقدم: برئاسة محمد ريكان الحلبوسي، وضم كل من حزب تقدم برئاسة محمد الحلبوسي، وتجمع التعاون برئاسة علي فرحان الدليمي، والخيار العربي برئاسة عبد الكريم علي عبطان الجبوري، وحزب الحق الوطني برئاسة أحمد المساري، وتجمع نهضة جيل برئاسة أكرم العساف، والمبادرة الوطنية موطني برئاسة غسان العطية، ومقتدرون للسلام والبناء برئاسة بدر محمود الفحل، وشارك في (٩) محافظات وهي (الأنبار، بابل، كركوك، البصرة، بغداد، ديالى، صلاح الدين، واسط، نينوى) وبلغ عدد مرشحيه (١٢٤) مرشحاً، منهم (٤٠) امرأة، و(٨٤) رجلاً .

٦. تحالف عزم العراق: برئاسة خميس فرحان الخنجر، وضم كل من المشروع العربي في العراق برئاسة خميس الخنجر، وحزب المسار المدني برئاسة مثنى السامرائي، وكتلة الوفاء برئاسة قاسم الفهداوي، والكتلة العراقية الحرة برئاسة قتيبة الجبوري، وحزب

(١٨) امرأة، و(٥٣) رجلاً .
٢. تحالف الفتح: برئاسة هادي فرحان العامري، وضم كل من منظمة بدر برئاسة هادي العامري، وحركة الصادقون برئاسة عدنان فيحان، وتجمع السند الوطني برئاسة أحمد الأسدي، والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي برئاسة همام حمودي، ومنظمة العمل الإسلامي برئاسة حسن جاسم البناء، وحركة الجهاد والبناء برئاسة حسن الساري، وشارك في (١٥) محافظة وهي كل من: (الأنبار، البصرة، القادسية، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، كربلاء، كركوك، ميسان، نينوى، صلاح الدين، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (٧٣) مرشحاً، منهم (٢٤) امرأة، و(٤٩) رجلاً .

٣. تحالف قوى الدولة الوطنية: برئاسة عمار عبد العزيز الحكيم، وضم كل من تيار الحكمة الوطني برئاسة عمار الحكيم، وكتلة النصر والإصلاح برئاسة حسام حسون الربيعي، والمؤتمر الوطني العراقي برئاسة آراس حبيب، وحزب المد العراقي برئاسة ذو الفقار حسين، وتيار وطنيون برئاسة باسم خليل إبراهيم، وشارك في (١٥) محافظة وهي كل من: (الأنبار، البصرة، القادسية، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، كربلاء، كركوك، ميسان، نينوى، صلاح الدين، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (١٤٣) مرشحاً، منهم (٤٢) امرأة، و(١٠١) رجلاً .

٤. تحالف العقد الوطني: برئاسة فالح فيصل الفياض، وضم كل من حركة عطاء برئاسة فالح الفياض، والحزب

(البصرة، بغداد، القادسية، المثنى، النجف، بابل، ديالى، كربلاء، واسط، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (٤٥) مرشحاً، منهم (١٦) امرأة، و(٢٩) رجلاً.

١٠. ائتلاف العمق الوطني: برئاسة خالد عبيد الأسدي، وضم كل من حزب دعاة الإسلام تنظيم العراق برئاسة خضير الخزاعي، وتيار الأعيان برئاسة ياسين عبد اللطيف، وشارك في (١٢) محافظة، وهي (البصرة، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، صلاح الدين، كربلاء، ميسان، نينوى، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (٣٩) مرشحاً، منهم (١١) امرأة، و(٢٨) رجلاً.

١١. تحالف كردستان: برئاسة لاهور جنكي، وشارك في (٧) محافظات، وهي (السليمانية، بغداد، أربيل، كركوك، ديالى، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (٤٤) مرشحاً، منهم (١٥) امرأة، و(٢٩) رجلاً.

١٢. التحالف المدني الديمقراطي: برئاسة علي كاظم الرفيعي، وضم كل من الحزب الشيوعي العراقي برئاسة رائد فهمي، والتيار الاجتماعي الديمقراطي برئاسة علي الرفيعي، وحزب البصمة الوطنية برئاسة فيصل عبد الله عبيد، وشارك في (١٠) محافظات، وهي (البصرة، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، صلاح الدين، كربلاء، ميسان)، وبلغ عدد مرشحيه (٢٨) مرشحاً، منهم (٦) نساء، و(٢٢) رجلاً.

١٣. ائتلاف قادرون: برئاسة حسن الحسنائي، وضم كل من حزب الثقة برئاسة نادية عبد علوان أحمد،

المجد العراقي برئاسة طلال الزوبعي، وحزب التصدي برئاسة خالد العبيدي، والتجمع المدني للإصلاح برئاسة سليم الجبوري، وحزب الحل برئاسة جمال الكربولي، وشارك في (٦) محافظات، وهي (الأنبار، البصرة، بغداد، ديالى، صلاح الدين، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (١٢٤) مرشحاً، منهم (٤٠) امرأة، و(٨٤) رجلاً.

٧. تحالف النهج الوطني: برئاسة عبد الحسين عزيز الموسوي، وضم كل من حركة واعدون برئاسة حيدر عبد الكاظم جابر، وتجمع نخب وأعيان وحكماء العراق (تنوع) برئاسة حسنين إبراهيم خليل الموسوي، وشارك في (١٢) محافظة، وهي (البصرة، بغداد، ذي قار، القادسية، المثنى، النجف، كربلاء، بابل، ديالى، صلاح الدين، ميسان، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (٥٠) مرشحاً، منهم (١٧) امرأة، و(٣٣) رجلاً.

٨. ائتلاف الوطنية: برئاسة أياد هاشم علاوي، وشارك في (١٤) محافظة، وهي (الأنبار، البصرة، القادسية، المثنى، النجف، بابل، بغداد، ديالى، ذي قار، كربلاء، كركوك، ميسان، نينوى، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (٣٧) مرشحاً، منهم (١٠) نساء، و(٢٧) رجلاً.

٩. تحالف تصميم: برئاسة عامر حسين جاسم الفايز، وضم كل من تجمع العدالة والوحدة برئاسة عامر الفايز، وتجمع العزم برئاسة قحطان عبد علي، وتجمع عراق المستقبل برئاسة إبراهيم بحر العلوم، وحزب العمال العراقي برئاسة وليد نعمة فارس، وشارك في (١١) محافظة، وهي

مرشحيه (٧) مرشحين، منهم (١) امرأة، و(٦) رجال .

١٧. تحالف جبهة تركمان العراق الموحد: برئاسة حسن توران بهاء الدين، وشارك في (٢) محافظة، وهما (صلاح الدين، وكركوك)، وبلغ عدد مرشحيه (٩) مرشحاً، منهم (٢) نساء، و(٧) رجال .

١٨. ائتلاف حمورابي: برئاسة أنور جوهر عبد المسيح عبدوكا، وشارك في (٥) محافظات، وهي (بغداد، كركوك، دهوك، أربيل، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (٥) مرشحين، (٢) نساء، و(٣) رجال .

١٩. التحالف العربي في كركوك: برئاسة رakan سعيد الجبوري، وبلغ عدد مرشحيه (٦) مرشحين، منهم (١) امرأة، و(٥) رجال .

٢٠. تحالف جماهيرنا هويتنا: برئاسة أحمد عبد الله الجبوري، وشارك في محافظة واحدة وهي (صلاح الدين)، وبلغ عدد مرشحيه (١٢) مرشحاً، منهم (٤) نساء، و(٨) رجال .

٢١. تحالف الجبهة العربية الموحدة: برئاسة وصفي عاصي العبيدي، وضم كل من حزب باب العرب برئاسة وصفي العاصي، وتجمع صوت الجماهير برئاسة نوار سعد الملا، وحزب سور العراق برئاسة ياس خضير طه، وشارك في محافظة واحدة وهي (كركوك)، وبلغ عدد مرشحيه (٢) مرشحين .

وتيار الأبرار الوطني برئاسة عبد الواحد الحسيني، وشارك في (١٠) محافظات، وهي (بغداد، النجف، كربلاء، البصرة، صلاح الدين، الأنبار، بابل، ديالى، واسط، نينوى)، وبلغ عدد مرشحيه (٢٧) مرشحاً، منهم (٣) نساء، و(٢٤) رجلاً .

١٤. ائتلاف سلامة وطن: برئاسة كريم عبد الرضا مهدي العليايوي، وضم كل من تيار العدالة والنهوض برئاسة كريم عبد الرضا العليايوي، وحركة الفكر الأصيل برئاسة محمد سعدون العبادي، وشارك في (٩) محافظات، وهي (بغداد، البصرة، النجف، ميسان، المثنى، بابل، واسط، نينوى، القادسية)، وبلغ عدد مرشحيه (٢٣) مرشحاً، منهم (٩) نساء، و(١٤) رجلاً .

١٥. تحالف قوى الدولة المدنية: برئاسة محمود حسين العكيلي، وضم كل من حزب الأمة العراقية برئاسة محمود حسين العكيلي، وحزب الإيثار العراقي برئاسة أحمد محمد المشهداني، وشارك في (٦) محافظات، وهي (الأنبار، المثنى، بغداد، ديالى، كربلاء، واسط)، وبلغ عدد مرشحيه (١٢) مرشحاً، منهم (٤) نساء، و(٨) رجال .

١٦. تحالف الآمال الوطني: برئاسة محمد جمال محمد صادق، وشارك في (٥) محافظات، وهي (النجف، كربلاء، القادسية، بابل، بغداد)، وبلغ عدد

ثالثاً : عدد المرشحين في انتخابات مجلس النواب العراقي

الواحدة لتجنب تشتت الأصوات بين مرشحين .

والجدول في أدناه يبين عدد المرشحين في الدورات الانتخابية الخمس لمجلس النواب العراقي .

جدول رقم (٢) عدد المرشحين في انتخابات مجلس النواب العراقي

ت	الدورة الانتخابية	عدد المرشحين
١	الدورة الأولى (١٥ كانون الأول ٢٠٠٥)	٦٦٥٥
٢	الدورة الثانية (٧ آذار ٢٠١٠)	٦٢٨١
٣	الدورة الثالثة (٣٠ نيسان ٢٠١٤)	٩٠٤٠
٤	الدورة الرابعة (١٢ أيار ٢٠١٨)	٧١٧٨
٥	الدورة الخامسة (١٠ تشرين الأول ٢٠٢١)	٣٥٢٣

تباينت أعداد المرشحين لانتخابات مجلس النواب العراقي من دورة انتخابية إلى أخرى، وذلك وفقاً للقانون الانتخابي، وعدد الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في تلك الانتخابات، وكانت انتخابات العام ٢٠١٤ هي الأعلى في عدد المرشحين، وذلك يعود إلى عدة أسباب من أهمها القانون الانتخابي الذي اعتمد المحافظة دائرة انتخابية واحدة الانشقاقات التي حصلت في الائتلافات الكبرى وانشطاراتها إلى العديد من التحالفات والكتل الانتخابية.

ولكن عموماً كانت الأعداد متقاربة نسبياً بين التجارب الانتخابية الأربع، لكنها في الدورة الانتخابية الأخيرة وهي الانتخابات المبكرة لعام ٢٠٢١، نزل عدد المرشحين إلى النصف تقريباً، وهو نزول كبير جداً والسبب كذلك يعود إلى القانون الانتخابي الذي اعتمد الدوائر الصغيرة، لذلك لجأت أغلب الأحزاب والكتل السياسية لتقليل عدد مرشحين في الدائرة الانتخابية

رابعاً : المشاركة في الانتخابات :

المفوضين الموافقة على المقترح الوارد في مذكرة رئيس الإدارة الانتخابية بالعدد (ر أ/١٣١٥) في ٢٠٢١/٩/١٩ بشأن معيار تحديد نسبة المشاركة في الانتخابات بحيث يقارن بين عدد الناخبين المشاركين فعلاً في عملية الاقتراع العام والخاص وبين عدد الناخبين الذين بحوزتهم فعلاً بطاقة ناخب بايومترية والكترونية لاستخراج نسبة المشاركة الفعلية في الاقتراع العام والخاص لانتخابات مجلس النواب وذلك استناداً لأحكام الفقرة (رابعاً) من المادة (٥) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، والتي اشترطت في الناخب أن يكون لديه بطاقة ناخب، و صدر القرار بالإجماع في يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٩/٢٠» .^٥

وأجد أن هذا القرار خاطئ تماماً، وفيه إجحاف كبير، لأنها كانت تبتغي من وراء هذا القرار تضخيم نسبة المشاركين في الانتخابات استتباعاً لدعوات مقاطعة الانتخابات، وعملية استبعاد من لم يحصل على البطاقة الانتخابية، أو لم يستلمها، قرار غير صائب، فعدم استلام البطاقة الانتخابية يعدّ وجهاً من أوجه المقاطعة، وذلك حق أساسي للناخب، ولا يجوز لأي سلطة إجبار المواطن على المشاركة، أو حتى إهماله كرقم في نسبة المشاركين والمقاطعين .

قد أعلنت المفوضية العليا للانتخابات أن نسبة المشاركة بلغت (٤١ ٪)، ولكن ذلك كان استناداً لقرار المفوضية الذي سبق الانتخابات بأن النسبة ستحتسب وفقاً لعدد من حصلوا على بطاقة الناخب البايومترية الالكترونية، واستناداً لذلك أجد

بلغ العدد الكلي للناخبين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات (٢٢,١١٦,٣٦٨) ناخباً، اشترك منهم بالتصويت في الانتخابات (٩,٦٢٩,٦٠١) ناخباً في (٨٣) دائرة انتخابية، وكان عدد الأصوات الصحيحة في التصويت قد بلغ (٨,٨٥٤,٠٢٥) صوتاً، أما الأصوات غير المحتسبة فقد بلغت (٧٧٥,٥٧٦) صوتاً، واستبعدت تلك الأصوات لعدة أسباب، من أهمها :

١. أصوات لمرشح خارج الدائرة الانتخابية ضمن التصويت الخاص .
٢. أصوات لمرشحين مستبعدين .
٣. أصوات ملغاة بسبب إلغاء المحطات الانتخابية .

وقد صوت أولئك الناخبين لـ (٣٢٢٥) مرشحاً، وكان مجموع الأصوات التي حصلت عليها الكتل السياسية التي لها تمثيل في مجلس النواب (٧,٩٧٥,٤٩٨) صوتاً لعدد (٢٠٣٠) مرشحاً، أما مجموع الأصوات التي حصل عليها (٣٢٩) نائباً فأنز بعضوية مجلس النواب فقد بلغ (٤,٠٦٦,٨٣٨) صوتاً من إجمالي عدد المصوتين الكلي .

أما عن نسبة المشاركة في الانتخابات فقد نص قرار مجلس المفوضين رقم (١٧) للمحضر الاستثنائي (٥٤) المؤرخ في ١٩ أيلول ٢٠٢١ على الآتي : « ناقش المجلس مذكرة رئيس الإدارة الانتخابية بالعدد (ر أ/١٣١٥) في ٢٠٢١/٩/١٩ المعنونة (معيار تحديد نسبة المشاركة في الانتخابات) وبعد المداولة بين السادة أعضاء مجلس المفوضين، قرر مجلس

٥. ينظر : قرار مجلس المفوضين رقم (١٧) للمحضر الاستثنائي (٥٤) المؤرخ في ١٩ أيلول ٢٠٢١ .

أن النسبة الحقيقية للمشاركة وفقاً لعدد المؤهلين وليس من يمتلك بطاقة تصويت كان (٣٥ ٪)، وليس () ٪، وكانت أعلى نسبة مشاركة في محافظة دهوك إذ بلغت (٤٨ ٪)، تليها صلاح الدين (٤٥ ٪)، أما أدنى مشاركة فكانت في بغداد بنسبة وصلت إلى (٢٥ ٪)، تليها (السليمانية (٢٨ ٪) .

خامساً : الكتل والقوائم الممثلة في مجلس النواب العراقي

٤٢١٥٧٩	١٤	تحالف عزم	٨
٢٩٩٣٠٣	٩	امتداد	٩
٢٣٣٨٣٤	٩	الجيل الجديد	١٠
١٠٠٣٧٤	٦	اشراقه كانون	١١
١٥٣٦١٤	٥	تصميم	١٢
٣٥٩٨٧٦	٤	قوى الدولة	١٣
٢٣٥٧٢٦	٤	العقد الوطني	١٤
٥٠٣٧٨	٤	بابلون	١٥
٥٨٠٨٩	٤	جماهيرنا هويتنا	١٦
٢٦٩٧٣	٣	حركة حسم للإصلاح	١٧
٧١١٥٦٨	١٧	قوائم بفائز واحد	١٨

إذا ما عملنا دراسة عن عدد الأصوات التي حصل عليها أي حزب أو تحالف حزبي مقارنة مع عدد المرشحين، وصولاً لأعداد المرشحين الفائزين في الانتخابات، للوصول إلى نتيجة حول أفضل أداء انتخابي للمكانة الانتخابية لكل حزب أو كتلة سياسية، ومدى تمكنها من فهم قواعد القانون الانتخابي، وتقسيم مرشحها على المناطق الانتخابية، فسند أن الكتلة الصدرية قد تفوقت على الكتل والأحزاب السياسية جميعها، إذ وصلت نسبة نجاحها في هذا المجال إلى ٧٨٪ وهي نسبة عالية جداً، تليها الحزب الديمقراطي الكوردستاني بنسبة وصلت إلى ٦١٪، ومن ثم ائتلاف دولة القانون بنسبة وصلت إلى ٤٦٪ .

وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على دراسة تلك الكتل السياسية لقانون الانتخابات بشكل جيد ، وفهمها له، في حين نجد أن أحزاب وكتل سياسية أخرى قد حصلت على أعداد كبيرة جداً من الأصوات لكنها لم تحسن توزيع مرشحها على المناطق الانتخابية، لذلك حصلت على

أفرزت نتائج الانتخابات تقدم أربعة أحزاب وتحالفات حزبية بأغلبية مقاعد مجلس النواب، إذ تحصل كل من الكتلة الصدرية وتحالف تقدم وائتلاف دولة القانون والحزب الديمقراطي الكوردستاني على (١٧٤) مقعداً في مجلس النواب، وهو ما يزيد عن نصف عدد أعضاء المجلس.

فضلاً عن ذلك فإن الكتلة الصدرية قد حصلت تقريباً على ضعف عدد المقاعد لأقرب كتلة فائزة، وهذا يعد انتصاراً كبيراً غير معهود في الانتخابات النيابية السابقة في العراق، إذ حصلت الكتلة الصدرية على (٧٣) مقعداً، بينما كانت الكتلة الثانية (تحالف تقدم) قد حصلت على (٣٧) مقعداً .

والجدول في أدناه يبين الكتل والقوائم الممثلة في مجلس النواب العراقي وعدد نوابها الفائزين ومجموع أصواتها الصحيحة .

جدول رقم (٣) الكتل والقوائم الممثلة في مجلس النواب العراقي

ت	الكتلة	عدد النواب الفائزين	مجموع الأصوات
١	الكتلة الصدرية	٧٣	٨٨٥٣١٠
٢	التشريعات الفردية	٤٣	١٦٨٦٧٩٢
٣	تحالف تقدم	٣٧	٦٣٧١٩٨
٤	دولة القانون	٣٣	٥٠٢١٨٨
٥	الديمقراطي الكوردستاني	٣١	٧٨١٦٧٠
٦	الفتح	١٧	٤٦٢٨٠٠
٧	كوردستان (الاتحاد الوطني)	١٧	٣٦٨٢٢٦

أعداد أقل بكثير من استحقاقات أصوات ناخبها، ومنها تحالف تقدم، وتحالف الفتح، وتحالف قوى الدولة، وامتداد .

أما أسوأ أداء انتخابي فكان لتحالف قوى الدولة، فمثلاً أصوات التحالف كانت مقارنة لتحالف عزم، إذ حصلت قوى الدولة على (٣٥٩٨٧٦) صوتاً في الانتخابات، بينما حصل تحالف عزم على (٤٢١٥٧٩) صوتاً، وكانت النتيجة أن حصلت قوى الدولة على (٤) مقاعد فقط، بينما حصلت عزم على (١٤) مقعداً، وذلك يعود كما نعتقد إلى سوء توزيع المرشحين لتحالف قوى الدولة ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة، ووجود عدة مرشحين للتحالف ضمن الدائرة، مما أوقع تنافساً لمرشحي التحالف نفسه، وشنت أصواتهم، والنتيجة خسارتهم جميعاً.

لذلك كان ذلك السبب الرئيس في اعتراضات بعض الكتل السياسية على نتائج الانتخابات، لكونها رأت أن مجموع أصواتها لا يتناسب مع ما حصلت عليه من نواب فائزين، ولكنها أغفلت حقيقة أن القانون الانتخابي هو من فرض ذلك، وأنها لم تحسن التعامل مع ذلك القانون من خلال عشوائية توزيعها لمرشحيها ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة .

والجدول في أدناه يبين أصوات أبرز الكتل السياسية الفائزة ومقارنة أعداد المرشحين مع الفائزين في انتخابات مجلس النواب العراقي .

جدول رقم (٤) أصوات أبرز الكتل الفائزة ومقارنة أعداد المرشحين مع الفائزين

ت	الكتلة	عدد الأصوات	عدد المرشحين	عدد الفائزين	النسبة المئوية
١	الكتلة الصدرية	٨٨٥٣١٠	٩٤	٧٣	٪ ٧٨
٢	الديمقراطي الكوردستاني	٧٨١٦٧٠	٥١	٣١	٪ ٦١
٣	تقدم	٦٣٧١٩٨	١٢٢	٣٧	٪ ٣٠
٤	دولة القانون	٥٠٢١٨٨	٧١	٣٣	٪ ٤٦
٥	كوردستان (الاتحاد الوطني)	٣٦٨٢٢٦	٤٤	١٧	٪ ٣٩
٦	الجيل الجديد	٢٣٣٨٣٤	٢٣	٩	٪ ٣٩
٧	إشراقة كانون	١٠٠٣٧٤	٢٤	٦	٪ ٢٥

سادساً : ثمن المقعد للأحزاب والكتل السياسية

ت	الكتلة	ثمن المقعد
١	الكتلة الصدرية	١٢١٢٨
٢	تحالف تقدم	١٧٢٤٥
٣	دولة القانون	١٤٧٧٠
٤	الديمقراطي الكوردستاني	٢٣١٦٤
٥	تحالف الفتح	٢٤٧٠٩
٦	تحالف كوردستان	٢٢٨٠٢
٧	تحالف عزم	٢٩٨١٥
٨	حراك الجيل الجديد	٢٦٠٣٥
٩	امتداد	٣٣٢٥٥
١٠	إشراقة كانون	١٦٧٢٩
١١	تحالف العقد الوطني	٤٧١٤٧
١٢	تحالف قوى الدولة الوطنية	٥٨٧٤١
١٣	تحالف تصميم	٢٦٠١٤
١٤	حركة حقوق	٩٥٣٧٢
١٥	المستقلون	٤٢٩٢٢

من الجدول أعلاه نجد أن ثمن المقعد الانتخابي الأعلى كان من حصة حركة حقوق، إذ جلب كل (٩٥٣٧٢) صوتاً مقعداً برلمانياً واحداً، وجاء تحالف قوى الدولة الوطنية بالمركز الثاني بثمن قدره (٥٨٧٤١) صوتاً للمقعد الواحد، وذلك أيضاً يعبر عن سوء قراءة للقانون الانتخابي، وعدم قدرة على تصميم ماكينة انتخابية تتوافق مع فقرات القانون .

يقصد بثمن المقعد النيابي هو مجموع ما يمكن من أصوات الناخبين للمرشح الواحد لكي يفوز ذلك المرشح في الانتخابات، وكان ثمن المقعد في التجارب الانتخابية السابقة موحداً تقريباً بين الكتل السياسية في كل تجربة انتخابية على حدة بسبب القانون الانتخابي الذي اعتمد العراق منطقة انتخابية في بادئ الأمر، ومن ثم المحافظة منطقة انتخابية واحدة، والقوائم كانت قوائم مغلقة، لذلك بالضرورة يكون ثمن المقعد متساو بين الكتل .

أما إذا ما حللنا نتائج الانتخابات المبكرة الأخيرة فسنجد أن ثمن المقعد الانتخابي يتفاوت من كتلة سياسية إلى أخرى، وذلك يعود لطبيعة القانون الانتخابي الذي اعتمد القائمة المفتوحة، والمناطق الانتخابية المتعددة في المحافظة الواحدة، لذلك يفوز المرشح الأعلى أصواتاً بين المرشحين في منطقته الانتخابية بصرف النظر عن أصوات قائمته، أو المرشحين الآخرين ضمن قائمته الانتخابية .

والجدول في أدناه يبين ثمن المقعد النيابي للأحزاب والكتل السياسية المشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي .

جدول رقم (٥) ثمن المقعد للأحزاب والكتل السياسية

سابعاً : أصوات الأحزاب السياسية في إقليم كردستان

تعد نتائج الانتخابات التي جرت في إقليم كردستان جزءاً من الانتخابات المبكرة لانتخاب أعضاء مجلس النواب من النتائج التي شهدت متغيرات كبيرة في الخريطة السياسية في الإقليم، إذ أنها رسخت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، فعلى الرغم من تناقص عدد أصواته، إلا أنها شهدت زيادة في عدد الفائزين في الانتخابات من قائمته الانتخابية، وذلك يعود لحسن توزيع مرشحيه، أسوة بالكتلة الصدرية التي فازت في عموم العراق، فضلاً عن ذلك فقد شهدت انحساراً واضحاً لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وحركة التغيير، إذ تعرضت الأخيرة لهزيمة ساحقة في الانتخابات، في مقابل ذلك كان هناك صعوداً لافتاً لحراك الجيل الجديد، الذي حقق نتائج مبهرة، لاسيما على حساب الاتحاد الوطني وحركة التغيير في محافظة السليمانية .

والجدول في أدناه يبين مجموع الأصوات التي حصل عليها كل حزب سياسي في انتخابات مجلس النواب العراقي العام ٢٠١٨، والعام ٢٠٢١، والمقارنة بينها صعوداً أو هبوطاً.

جدول رقم (٦) أصوات الأحزاب السياسية في إقليم كردستان

ت	الحزب السياسي	انتخابات ٢٠١٨	انتخابات ٢٠٢١	المقارنة
١	الديمقراطي الكردستاني	٧٤١٧٢٧	٤٦١١٢٩	تناقصت
٢	الاتحاد الوطني	٣٦٤٦٥٤	٢٠٣٨٩٧	تناقصت
٣	حراك الجيل الجديد	١٣١٦٥٤	٢٠٧٠٧٨	تزايدت
٤	الاتحاد الاسلامي	٩٨٠١٩	١٠٨٠١٠	تزايدت
٥	حركة التغيير	١٩٩٦١١	٢٠٠٨٣	تناقصت
٦	جماعة العدل الكردستانية	٩١٩٦٨	٤٢٦٦٤	تناقصت

الخاتمة :

تعدّ نتائج الانتخابات النيابية المبكرة التي جرت في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١ تعبيراً عن التغيير الحقيقي في خارطة السياسة العراقية، وتمثل تغييراً كمياً ونوعياً لم يكن في حسابات أغلب القوى السياسية، فضلاً عن المراقبين .

وكان تبنى نظام الأغلبية والدوائر المتعددة ضمن المحافظة الواحدة، بالرغم من تدخل الكيانات السياسية برسم الدوائر الانتخابية حسب مصالحها ومناطق تواجد جمهورها، سبباً رئيساً في النتائج التي تمخضت عنها تلك الانتخابات، وهذا القانون ولأول مرة مكنّ قوى جديدة عابرة للطائفية وشخصيات مستقلة وبأكثر من أربعين مقعداً من الوصول إلى عضوية مجلس النواب، وهذه خطوة أولى لترسيخ مبدأ المواطنة على حساب المحاصصة الطائفية المقيتة .

ونعتقد أن هذا القانون هو الأفضل من بين نظيراته من القوانين الانتخابية السابقة في العراق بعد العام ٢٠٠٣، وذلك لا يعني أنه القانون المثالي، إذ يحتاج إلى تطوير في العديد من فقراته، ولا بد من دراسة الهنات التي وقع فيها لتجاوزها في التجارب الانتخابية اللاحقة .

أما أهم مشاكل النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات أنها كسابقاتها من التجارب الانتخابية لم تتمكن من حسم أهم معضلة كانت تواجه التجارب الانتخابية كلها، وهي حسم الكتلة النيابية الأكبر، لذلك كان على الكتل والأحزاب السياسية أن تدخل في دوامة المفاوضات ما بعد اعلان نتائج الانتخابات.

Declaration of Conflicting Interests

-The author declared that there isn't any potential conflicts of interest with respect to the research, authorship, and/or publication of this article.

Funding

The author received no financial support for the research, authorship, and/or publication of this article.

Ethical Statement

This research complies with ethical standards for conducting scientific studies. Informed consent was obtained from all individual participants included in the study.

Data availability statement

The data that support the findings of this study are available from the corresponding author upon reasonable request.

Supplemental Material

Supplemental material for this article is available online.

Acknowledgements

The authors did not declare any acknowledgement

إقرار تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بالبحث أو التأليف أو نشر هذا المقال

التمويل

لم يتلق المؤلف أي دعم مالي لإجراء هذا البحث أو تأليفه أو نشره.

البيان الأخلاقي

هذا البحث يتوافق مع المعايير الأخلاقية لإجراء الدراسات العلمية. وقد تم الحصول على موافقة خطية من جميع المشاركين الأفراد المشمولين في الدراسة.

بيان توفر البيانات

البيانات متاحة عند الطلب من المؤلف المراسل.

المواد التكميلية

لا توجد مواد تكميلية لهذا البحث

الشكر والتقدير

لا يوجد شكر وتقدير أفصح به الباحث

المصادر:

١. الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩-٢٠٢٠ هل تفرض أفقاً للدولة المدنية؟ ، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب ١٦٠، دبي، أبريل (نيسان) ٢٠٢٠.
٢. بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمنشورة على موقعها الالكتروني <https://ihec.iq>:
٣. عادل اللامي، النظام الانتخابي وتمثيل الارادة الشعبية، ورقة بحثية مقدمة في الحلقة النقاشية لملتقى النبا للحوار، كربلاء، ٣ كانون الأول ٢٠٢٢ .
٤. قرار مجلس المفوضين (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) رقم (١٧) للمحضر الاستثنائي (٥٤) المؤرخ في ١٩ أيلول ٢٠٢١ .
٥. نتائج استبيان مركز الرافدين للحوار حول الانتخابات العراقية في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١، بغداد، ٢٠٢١.

References

1. The Iraqi protests 2020-2019: Do they impose a horizon for a civil state? Al-Mesbar Studies and Research Center, Book 160, Dubai, April 2020.
2. Data of the Independent High Electoral Commission published on its website: <https://ihec.iq>
3. Adel Al-Lami, The Electoral System and Representation of Popular Will, a research paper presented at the discussion session of the Al-Nabaa Forum for Dialogue, Karbala, December 2022 ,3.
4. Decision of the Board of Commissioners (Independent High Electoral Commission) No. (17) for the exceptional minutes (54) dated September 2021 ,19.
5. Results of the Rafidain Center for Dialogue's survey on the Iraqi elections in October 2021, Baghdad, 2021.

